التصنيع في العالم العربي: التحديات والفرص

د/ محمد السعيد ادريس
مستشار مركز الأهرام للدراسات
السياسية والاستراتيچية

لم تعد القضية التي تواجه دولنا العربية، كغيرها من الدول النامية، هي مجرد التوجه بثقة نحو صياغة استراتيجية تصنيعية تكون كفيلة بجعل الصناعة عجلة التقدم المنشود، لكنها أضحت، وفي ظل ما يعيشه العالم الآن أو ما يتجه إليه العالم الآن من «ثورة صناعية رابعة»، مطالبة بإعادة النظر في كل ما لديها من استراتيجيات صناعية، إن كانت لديها مثل هذه الاستراتيجيات، وأن تبدأ في إعادة بلورة أهداف تؤمن لها القدرة على امتلاك التفوق التكنولوجي بما يضمن لها أن تدخل دون إبطاء، في مجال الثورة الصناعية الرابعة.

المأزق صعب، فمعظم الدول العربية، ما زالت متعثرة في الانخراط في الثورة الصناعية الثالثة، أي ثورة المعلومات، والعالم يتجه الآن إلى الثورة الصناعية الرابعة، أو مجتمع «ما بعد المعلومات، وهي الثورة التي تجمع بين كل انجازات الثورات السابقة عليها في الصناعة والطاقة والاتصالات والمواصلات، مدعومة بانجازات في مجالات جديدة تتداخل وتتكامل وتتبادل التأثير فيما بينها، تحكمها تقنيات الذكاء الصناعي وانترنت الآشياء، وتتضح في مجالات تكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الحيوية وعلم الوراثة، والذكاء الصناعي والروبوتات والطاقة، ما يمكن من انتاج قواعد معلومات عملاقة وقدرات لا نهائية في تحليل البيانات والمعلومات، وعملات وأسواق افتراضية، ومخازن هائلة للطاقة، وسيارات ذاتية القيادة وطائرات بدون طيار، وطابعات ثلاثية الأبعاد، وغيرها مما قد لا يخطر على عقل بشر.

أين هذا كله في ظل تردد وتلكؤ دول عربية في سرعة التوجه نحو الصناعة مدعومة بجهود جبارة من البحث العلمي والتقدم التكنولوجي، ناهيك عن التلكؤ

في توفير البيئة المناسبة والمتطلبات الضرورية لخلق مجتمع صناعي عربي قادر على المنافسة في السوق العالمية»، وقادر على الانخراط بثقة نحو الثورة الصناعية الثالثة، ومنها يعد العدة للدخول العلمي والمدروس في الثورة الصناعية الرابعة التي تلخص مجتمع المستقبل، أو مستقبل البشرية.

أدركنا الحظر الذي نعيشه كمجتمعات عربية متدنية القدرات الاقتصادية من ناحية، لكنها تملك في ذات الوقت الكثير من عوامل النجاح، وكان علينا أن نسأل: أين نحن كعرب من هذه التطورات العالمية الهائلة، وإذا كان التقدم الصناعي هو دليلنا للانخراط في هذه التطورات كمشاركين وليس فقط كمنتفعين أو مستهلكين، فكيف لنا أن نصبح دولاً صناعية متقدمة: ما هي التحديات التي يمكن أن تعرقل هذا التوجه أو هذا الطموح، وما هي الفرص المتاحة أمامنا.

نسأل عن هذا ومصر تتجه بحرص واهتمام شديد نحو مجال الصناعة المتقدمة بطموحات عالية، أن تكون شريكاً دون تردد في الثورة الصناعية الرابعة مروراً بالثورة الصناعية الثالثة، أي ثورة المعلومات، ولهذا السبب تقدم «آفاق عربية وإقليمية» هذا الملف المهم عن التصنيع في العالم العربي: «التحديات والفرص» آملين أن يساهم هذا الملف ليس فقط في إثارة التساؤلات حول التحديات والفرص ولكن أيضاً تقديم اجابات علمية حولهما.

نبدأ هذا الملف بالدراسة التي أعدها الدكتور مدحت نافع مستشار وزير التموين والتجارة الرئيس السابق للشركة القابضة للصناعات المعدنية بعنوان: «مقومات وتحديات التصنيع في العالم العربي - لمحة في ظل الأزمات والصدمات المستحدثة»، حيث يعرض بصفة خاصة لتداعيات أزمة كورونا على مجال التصنيع ويشير إلى أن الدول النامية كانت أكثر تأثراً سلبياً من هذه التدعيات، كما يشير إلى نتائج دراسات كشف عن تراجع إنتاجية العمالة منذ الثمانينيات من القرن الماضي في الاقتصادات العربية، وعلى الأخص دول مجلس التعاون الخليجي، ويعرض لأسباب هذا التراجع، ثم ينتقل إلى دراسة اقتصادات الدول العربية في شمال أفريقيا وتحديات التصنيع فيها، ثم ينتقل إلى دراسة أبرز التحديات التي تواجه الصناعات التحويلية في العالم، و بعدها ينتقل إلى دراسة أبرز تحديات التصنيع في العالم العربي

ويلخصها في ١٢ تحدياً يرى من خلالها أن التصنيع في العالم العربي في حاجة إلى الالتحاق بركب التطور الصناعي على ضوء مدى جدية وسرعة الحكومات وشركات القطاع العام والخاص للتعامل بشكل فعال مع كل هذه التحديات.

الدراسة الثانية للدكتور إيهاب خليفة، وتعتبر هذه الدراسة بحثا شديد الأهمية والضرورة لأنها تتحدث عن المستقبل وتحدياته بالنسبة للعرب في مجال الصناعة الدراسة التى جاءت بعنوان «اللحظة التاريخية: كيف تستعد الدول العربية للحاق بالثورة الصناعية الرابعة؟» تطرح التحدي بحجمه الحقيقي أمام العرب وتدق ناقوس الخطر لكل المهتمين بدراسة آفاق مستقبل التنمية في العالم العربي، وخاصة ما يمكن اعتباره المأزق الحقيقي «من خلال التساؤل عن: كيف سيدخل العرب إلى مجال الثورة الصناعية الرابعة، التي هي الآن شرط التقدم وشرط الانخراط في العالم الجديد بتطوراته، في الوقت الذي لم تصل فيه اقتصادات الدول العربية وخاصة التطور الصناعي والعلمي والتكنولوجي في الدول العربية إلى مجال الثورة الصناعية الثالثة، يشرح د. إيهاب معالم الثورة الصناعية الرابعة وماذا تعني، وما هي شروط الالتحاق بها، كما يستعرض التحديات التي تفرزها الثورة الصناعية الرابعة، وبعدها ينتقل إلى دراسة آليات التعامل مع الثورة الصناعية الرابعة، ويحدد مجموعة من المحاور المهمة للتعامل مع التحديات التي تطرحها الثورة الصناعية تتمثل فى : الأول التمكين التكنولوجي للأفراد والمجتمعات، والثاني خلق بيئة محفزة للابتكار والتطوير، والثالث إنشاء وحدات وأحلاف سيبرانية عسكرية، والرابع جعل القطاع الخاص والمجتمع المدني شريكاً في عملية التنمية، والخامس، توفير الحماية الثقافية للمجتمعات العربية من الاختراق، ويختتم دراسته بالتأكيد على ضرورة وجود استراتيجية عربية للتنمية في ظل الثورة الصناعية الرابعة، ويضع شرطين لامتلاك القدرة على إيجاد مثل هذه الاستراتيجية أولهما: تنحية الخلافات السياسية بين الدول العربية التي تعرقل خروج مثل هذه الاستراتيجية إلى العلن، وثانيهما: ضرورة مراعاة الاختلاف في درجة التقدم التكنولوجي بين الدول العربية، وايضاً مراعاة حاجات الجماهير العربية المختلفة.

الدراسة الثالثة كتبها الدكتور أحمد قنديل رئيس برنامج دراسات الطاقة بمركز

الأهـرام للدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية، بعنـوان «مسـتقبل واعـد للتصنيـع وتوطـين تكولوجيـا الطاقـة المتجـددة في الـدول العربيـة»، ويرتكـز في هـذه النظـرة التفاؤليـة إلى تأكيـد كثـير مـن الخـبراء عـلى أن وفـرة مـوارد الطاقـة المتجـددة في الـدول العربيـة التـي تعتـبر مسـتوياتها مـن بـين الأعـلى في العـالم، تجعـل المزيـد مـن التطويـر والنمـو لمشروعـات الطاقـة المتجـددة ممكنـاً، إضافـة إلى وجـود العديـد مـن العوامـل التي سـوف تشـجع الـدول العربيـة عـلي تسريـع الاسـتفادة مـن مـوارد الطاقـة المتجـددة في الـدول العربيـة، وبالتحديـد التحديـات الماليـة والاقتصاديـة، والتحديـات المؤسسـية والهيكليـة، ثـم التحديـات الفنيـة والتقنيـة، ويختتـم دراسـته بمجموعـة مـن التوصيـات المهمـة يمكـن اعتبارهـا الـشروط الواجـب توافرهـا لخلـق بيئـة مواتيـة لإنجـاح مشروعـات تصنيـع وتوطـين تكنولوجيـا الطاقـة المتجـددة في العـالم العـربي..

إلى جانـب هـذه الدراسـات الثـلاث يتضمـن الملـف دراسـتين متخصصتـين للتجربـة التصنيعيـة في العـالم العـربي، الأولى عـن تجربـة التصنيـع في مـصر كتبهـا الدكتـور/ طـه عبـد العليـم مستشـار مركـز الأهـرام للدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية، والثانيـة عـن تجربـة التصنيـع في دول الخليـج العـربى مـع التركيـز عـلي تجربـة الإمـارات كتبهـا الدكتـور/ هشـام بشـير أسـتاذ مسـاعد العلـوم السياسـية وكيـل كليـة السياسـة والاقتصـاد بجامعـة بنـي سـويف.

ففـي دراسـته بعنـوان «الاقتصـاد السـياسي لتصنيـع مـصر: الإنجـاز و الإخفاق اسـتعرض الدكتـور طـه عبـد العليـم تجـارب التصنيـع في مـصر مـن ناحيـة النشـأة ومـن ناحيـة النجـاح والاخفـاق وتحليـل الأسـباب بـدءاً مـن تجربـة محمـد عـلى ثـم مـصر الليبراليـة في رحلـة مـا بعـد ثـورة ١٩١٩، ثـم التجربـة الناصريـة في التصنيـع وأخـيراً مرحلـة الانفتـاح الاقتصـادي والعـودة للنظـام الرأسـمالي، أو مـا أسـماه بـ «الانفتـاح الاسـتهلاكي والريعـي»، وبعدهـا انتقـل لدراسـة مـأزق التصنيـع في مـصر وتحليل حصاد «السياسـات الاسـتعمارية والإخفاقـات الوطنيـة»، واسـتخلص مـن هـذا التحليـل أن حزمـة مـن العوامـل الخارجيـة وأخـرى الخارجيـة تضافـرت لإعاقـة التجـارب التصنيعيـة المصريـة في مراحلهـا المختلفـة، وانتقـل بعـد ذلـك إلى نقـد الفكـر الاقتصـادي المـصري المنـاوئ لتصنيـع مـصر بطـرح مجموعـة مـن الملاحظـات المهمـة.

أول هـذه الملاحظـات أنـه لا يمكـن وضـع وتنفيـذ سياسـة صناعيـة مصريـة بغـير تحـرر صناعـي ومنفـذي القـرار السـياسي مـن فكـر منظـري «السـوق الحـرة» ودعـاة «حريـة التجـارة» الـذي لم ولـن يدخـروا وسـعاً في الترويـج للنظريـات المعاديـة للتصنيـع، ولدعـوة تبنـي اسـتراتيجية للتصنيـع.

توضـح هـذه الملاحظـات ضرورة الاهتـمام بالمفهـوم الجديـد للتصنيـع الـذي عـبر عـن نفسـه في عقـد السـبعينات وكان مـن رواده الراحـل الدكتـور عمـرو محيـي الديـن انطلاقـاً مـن نقـد اسـتراتيجية التصنيـع عـلى أسـاس إحـلال الـواردات التـي اسـتنفذت طاقتهـا ونقـد اسـتراتيجية التصنيـع المتجـه للتصديـر، والاتجـاه بـدلاً عـن ذلـك إلى تصحيـح الاختـلالات الهيكليـة في الاقتصـاد المـصري، وبنـاء قـوي النمـو الـذاتي المسـتمر في هـذا الاقتصـاد، وتأمـين المقومـات لأن يصبـح المجتمـع متقدمـاً تكنولوجيـاً كمنتـج للسـلع وليـس كمسـتهلك لهـا، مشـيراً إلى أن تصفيـة الاختـلالات الهيكليـة يرتهـن بانجـاز «ثـورة صناعيـة»، حيـث تمثـل عمليـة التصنيـع محـور عمليـة التنميـة الاقتصاديـة.

أمـا ثالـث هـذه الملاحظـات فيتعلـق بمحوريـة التعـاون والتكامـل العـربي والاقليمـي بـين مـصر والبلـدان العربيـة والأفريقيـة لمـا يوفـره مـن توسـيع السـوق وحفـز التخصـص وتنويـع الانتـاج الصناعـي، والاسـتخدام الأكـثر رشـادة للمـوارد المتاحـة، ورفـع القـدرة التنافسـية العالميـة للمنتجـات الصناعيـة .

ويختتـم الدكتـور طـه عبـد العليـم دراسـته عـن التصنيـع في مـصر بتوصيـة مهمـة يقول فيهـا أن مواجهـة اخفاقـات وتحديـات التصنيـع في مـصر تتطلـب «حـواراً مجتمعيـا» حـول اشـكاليات التحـول مـن «اقتصـاد السـوق» في مـصر، ومعضـلات تصنيـع مـصر في عـصر العولمـة.

أمـا دراسـة الدكتـور هشـام بشـير بعنـوان «واقـع ومسـتقبل البحـث العلمـي في مجـال الصناعـة في دول الخليـج العـربي – الامـارات نموذجـاً» فقـد اسـتعرضت واقـع البحـث العلمـي في مجـال الصناعـة في دول الخليـج العـربي، مشـيراً إلى أنـه عـلى الرغـم مـن تعـدد المراكـز البحثيـة في دول الخليـج العـربي فـإن دول مجلـس التعـاون مـا تـزال تعتمـد عـلى اسـتيراد الخدمـات التكنولوجيـة لمعظـم الصناعـات القائمـة، والمشـاريع الجديـدة، وأرجـع ذلـك إلى أسـباب كثـيرة منهـا غيـاب السياسـة الواضحـة لاتجاهـات وأهـداف

البحث والتطوير العلمي، وغياب التنسيق الفعال بين مراكز البحوث والجامعات والفعاليات الصناعية المختلفة، وافتقار البحوث العلمية للتسويق الجيد، والنقص في الموارد البشرية العاملة في مجال البحث العلمي، وغياب الحوافز الاستثمارية لمخرجات البحث العلمي وسط المنافسة غير العادلة مع منتجات وسلع الدول المتقدمة، وصعوبة الحصول على المعلومات والبيانات، خاصة من المؤسسات الحكومية والخاصة بوصفها أسراراً».

وبعد مناقشة مستقبل البحث العلمي في مجال الصناعة بدول الخليج العربي انتقل الدكتور هشام بشير إلى دراسة دور البحث العلمي في تنمية الصناعة بدولة الإمارات العربية معتبراً أن للإمارات تجربة رائدة بهذا الخصوص لتفوقها في الانفاق على البحث والتطوير، ولوجود بيئة تشريعية متقدمة، ما دفعه إلى توقع أن تساهم الجهود الاماراتية في البحث العلمي في مضاعفة القيمة المضافة من القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠، وأن مستقبل القطاع الصناعي في الامارات مقبل على نهضة صناعية كبيرة.

أما آخر دراسة فى الملف فقد حملت عنوان «جهود التنمية الصناعية في الدول العربية: المملكة العربية السعودية والمغرب نموذجًا» للدكتورة أماني فوزي الجندي أستاذ الاقتصاد المساعد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وتستعرض فيه التجربتين الصناعيتين العربيتين فى كل من السعودية والمغرب ومخططات تسريع التنمية الصناعية فى كلا البلدين.

نأمل أن يجد القارئ الكريم في هذا الملف ما يدعم طموحنا إلى خلق حالة ووعي مجتمعي داعم لجهود الدولة في التوجه نحو امتلاك استراتيجية وطنية ومؤسسات وطنية للتصنيع تكون قادرة مستقبلاً على النهوض بالتنمية في مصر وفي دخولها عصري الثورتين الصناعيتين الثالثة والرابعة بالتوجه نحو «مجتمع المعلومات» ثم إلى مجتمع ما بعد مجتمع المعلومات.